الأمم المتحدة

A/71/980–S/2017/587

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 July 2017

Original: Arabic

**الجمعية العامة**

**الدورة الحادية والسبعون**

البندان ٣٤ و٥٠ من جدول الأعمال

**الحالة في الشرق الأوسط**

**تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية**

**مجلس الأمن**

**السنة الثانية والسبعون**

**رسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة**

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أودُ أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

لم تكتفِ سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدعمها المفضوح والمكشوف والمعلن للمجموعات الإرهابية المسلَّحة، خلافاً لكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة السورية، والتي قامت الجمهورية العربية السورية بإخطار الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بها مراراً وتكراراً، بل عمدت سلطات الاحتلال هذه مؤخراً إلى إصدار قراراتٍ جديدة تتعلَّق بنيتها إجراء انتخاباتٍ لما يُسمىَّ ''المجالس المحلية'' في قرى الجولان السوري المحتل ووفقاً لما يسمى ''القانون الإسرائيلي''.

ولم تأتِ هذه الممارسات الإسرائيلية مفاجئةً لأهلنا في الجولان العربي السوري المحتل ولا للشعب السوري وحكومته. فهذه الممارسات غير الشرعية مستمرةٌ منذ عقود وفي تحدٍ فاضح للشرعية الدولية. كما أن استغلال واستثمار إسرائيل في الأزمة السورية عن طريق الدعم الذي تُقدِّمه للمجموعات الإرهابية المسلحة كان واضحاً منذ بداية الأحداث الدموية التي شهدتها سورية طيلة السنوات السبع الماضية.

لقد أصدر المواطنون العرب السوريون في الجولان المحتل وثيقتهم الوطنية في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨١ بعد إضرابهم الشامل آنذاك احتجاجاً على قرار إسرائيل المشؤوم وغير الشرعي بضم الجولان السوري. وفي تلك الوثيقة الوطنية، رفض المواطنون العرب السوريون أي قرارٍ تُصدره إسرائيل

190717 180717 17-11834 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بضم أرضهم إلى الكيان الإسرائيلي، كما رفضوا القرارات الإسرائيلية الهادفة إلى سلبهم شخصيتهم وهويتهم العربية السورية. وقد نصَّت الفقرة الخامسة من وثيقة أهلنا في الجولان المحتل على عدم اعترافهم بمجموعةٍ ما يسمى ''المجالس المحلية''، وعلى أن رؤساء وأعضاء هذه المجالس غير الشرعية لا يُمثِّلونهم بأي حالٍ من الأحوال، وعلى أنهم اتخذوا قراراً لا رجعة فيه برفض فرض الهوية الإسرائيلية عليهم. وبعد أن صدر القرار الإسرائيلي غير الشرعي الجديد، قام المواطنون العرب السوريون في الجولان المحتل بتجديد موقفهم الرافض بقوة للإجراءات الإسرائيلية وبالتأكيد على أنهم لن يعترفوا بها ولن يتعاملوا معها.

إن إسرائيل التي رفضت الانصياع للشرعية الدولية طيلة السنوات السابقة، وتمرَّدت على قرارات الأمم المتحدة بإنهاء احتلالها للجولان العربي السوري، قد كرَّرت في قرارها الجديد تمردها وعدم احترامها لسيادة الجمهورية العربية السورية على الجولان السوري المحتل.

لقد أكَّد مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اتُّخذ بالإجماع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، رفضه قرار إسرائيل ضم الجولان السوري المحتل بحكم الواقع، واعتبر قرارها بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوري ملغياً وباطلاً ولا يملك أي أثرٍ أو قوة أو فاعلية قانونية على الصعيد الدولي. كما طلب مجلس الأمن في قراره هذا من إسرائيل، ''القوة القائمة بالاحتلال''، أن تُلغي قراراتها وإجراءاتها في الجولان السوري المحتل فوراً، كما أعلن أن جميع أحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ما زالت سارية المفعول على الأراضي السورية المحتلة من قبل إسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن القرارات الإسرائيلية الجديدة تُمثِّل انتهاكاً صارخاً آخر لميثاق وقرارات الأمم المتحدة وللقانون الإنساني الدولي ولاتفاقيات جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وهي تعكس استثماراً إسرائيلياً في الإرهاب الذي تدعمه بشكلٍ مفضوح من خلال علاقتها المباشرة مع تنظيم ''جبهة النصرة'' الإرهابي (QDe. 137) وغيره من التنظيمات الإرهابية المسلَّحة التي تُمارس القتل والدمار بحق الشعب السوري.

وتتوجَّه الجمهورية العربية السورية إلى الأمم المتحدة، وإلى مجلس الأمن، لإدانة هذه الإجراءات الإسرائيلية الاستفزازية الجديدة التي تنتهك بشكلٍ صارخ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، والتي ستؤدي إلى مزيدٍ من التدهور في الأوضاع القائمة في المنطقة. كما تُطالب سورية مجلس الأمن بإلزام إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى السوريين والفلسطينيين من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفي مقدمتهم الأسير صدقي المقت الذي أمضى ما يزيد عن الثلاثين عاماً في سجون إسرائيل الرهيبة.

إن الجمهورية العربية السورية إذ ترفض القرار الإسرائيلي الجديد رفضاً قاطعاً، فإنها تُعيد التأكيد على أن الجولان سيبقى جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية وأنه سيعود إلى الوطن الأم عاجلاً أم آجلاً. كما تؤكد دعمها للمواطنين العرب السوريين في مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، وفي رفضهم لقرار الضم وللقرار الجديد ولأية قراراتٍ غير شرعية تتَّخذها إسرائيل، التي ما تزال تعتقد أنها قادرةٌ على الوقوف في وجه الشرعية الدولية وفي وجه المجتمع الدولي الذي يرفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويرفض سياسات إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها القمعية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل، كما يرفض سعي إسرائيل لإطالة أمد الأزمة السورية ولممارساتها المتمثلة في تقديم الدعم المادي والمعنوي للعصابات

الإرهابية المسلحة، مما يشكل خرقاً جديداً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالحرب على الإرهاب يُضاف إلى سجل إسرائيل الطويل في انتهاك الشرعية الدولية والوقوف في وجه إرادة المجتمع الدولي.

وأرجو ممتنا تعميم هاتين الرسالتين المتطابقتين باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٤ و٥٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) منذر **منذر**
القائم بالأعمال بالنيابة
الوزير المفوض